

## أكاديمية تدريب وتهيئة "المرشحين" للانتخابات

لماذا لا يكون هناك معهد متخصص بالدراسات التخطيطية والتنمية تابع لمفوضية الانتخابات ويعتمد الشروط المهنية لاي مرشح (هذا مقترح كان محور نقاش مع عدد من المهتمين والأخوة)

مرحلة بناء الدولة بعد 2003 يفتقد لعدد كبير من الاستراتيجيات التي تكون الأساس لبناء "دولة ناجحة" بكل المقاييس - أهم ما نحتاج بنائه هو "الشخصيات المؤهلة" للبناء والأدارة - وهذا ما أتضح جليلاً بأننا في العراق نفتقده - ونفتقد طاقات "بقدرات عالية" في الأدارة .. لا أقصد بأننا لانملك طاقات - ولكن لكي نكون موضوعيين وبواقعية نتحدث ... العالم سبقنا بأموال فيما يخص علم وفن الأدارة بكل تخصصاتها من "اقتصادية, خدمية, عمرانية, هندسية, مؤسسات دولة, وغيرها" .

نحن لازلنا نتحدث عن أن يكون وزير الصحة طبيب, أو أنه أستاذ جامعي فهو يمكن أن يدير وزارة التخطيط, أو مهندس "لم يعمل في حياته بأدارة مشروع بميزانية 20 ألف دولار - فيكون وزير اسكان, ومعاون طبي أو زراعي ليكون وزير عمل, وشخص كان يسكن قرب جامعة في صغره - فيكون وزير بلديات, وشخص كان والده يمتلك محل قماش - فيكون وزير مالية.. والقائمة تطول.

الأمثلة كثيرة عالمياً فيما يخص أهمية التخصص والخبرة العالمية - فقط للمثال - كبريات الجامعات العالمية تدرس تخصص أدارة المستشفيات بدرجة ماجستير ودكتوراه "ليس للأطباء" - ليكون مهني ك مدير مستشفى - ولك القياس...

نبدأ من - أول مرحلة لتكوين أدارة الدولة العراقية وهي الانتخابات البرلمانية - لم نسمع ولم نرى أي توجه أو برنامج لتهيئة أو "أعداد المرشحين" - لا من قبل الدولة "مفوضية الانتخابات, أو الأحزاب المتصدية للعملية السياسية - سمعت بتجربة إحدى الكتل في عام 2011 - أرسلت نوابها الى "لبنان" - نعم "لبنان" لكي يتدربوا على طريقة الكلام وبعض أساليب التعامل - مفرح - ولكن النتيجة كانت القائمون على الدورة التدريبية لا يفقهون من العلم شيئاً, والنواب تعلموا الطريق الى الأسواق والتبضع, وبعض النوادي.

(تأسيس مراكز أو معاهد متخصصة لتدريب وتطوير أداء وكفاءة المرشحين), مع التنويه الى أن مثل هكذا برنامج يجب أن تتبناه الكتل السياسية والأحزاب المتقدمة في الانتخابات, لأن ليس من أصل قانون مفوضية الانتخابات أستحدث هكذا برامج أو مركز. ولكن كما ذكرنا سالفاً.. الموضوع يقع على مسؤولية الكتل والأحزاب أن تستحدث مثل هذا البرنامج لكي تنتقي وبشكل دقيق كوادرها التي تدخل فيها الانتخابات بأنواعها (مجالس المحافظات, والبرلمان), بالإضافة الى أنها مسؤولية شخصية المرشح نفسه في أن يعمل جاهداً لتطوير كفائته المهنية والتخصصية في العمل ضمن دائرة التخصص والعمل التي يرشح لها (مجالس المحافظات والحكومات المحلية, والبرلمان) .. وفكرة هكذا برنامج تنموي تطويري هي فكرة سائدة في معظم دول العالم والأحزاب السياسية وغيرها التي تدخل الانتخابات في دولها. بل حتى الشركات والمؤسسات الخاصة والعامّة التي تنتهج برنامج تطويري لكوادرها.

أذكر لكم برامج يقوم بها الحزب الديمقراطي والجمهوري في أمريكا مثلاً برامج أعداد وتطوير كوادرها الحزبية التي تعده لترشيحات الولايات والكونغرس وحتى في المراحل المستقبلية في

أنتخابات إدارة الحكومات المحلية. ومثل هذه البرامج موجودة الآن في دولة قطر والسعودية والأمارات على سبيل المثال.. ومؤخراً سلطنة عُمان. وهذا ما عملت عليه في عدد من البرامج وفي عدد من الدول وضمن برامج تخصصية ضمن أكاديميات متخصصة عالمية, وهي تجارب شخصية أتحدث عنها هنا.

هذه البرامج تحمل عدد من المراحل تبدأ بمرحلة الاختيار الدقيقة لمن سيدخل هذا البرنامج وتعتمد السيرة المهنية, التحصيل العلمي, ويتقدم الشخص ببرنامج عمل أولي بأختصاص معين يخضع للتقييم.. بعدها يبدأ العمل بمرحلة التدريب والأعداد وهي مرحلة تطويرية ضمن عدد من البرامج في عدد من المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والدورات المتخصصة حسب رؤية مسبقة للأعداد لهذا البرنامج التطويري الهادف. لايفوتني ذكر بأن هذه البرامج لا يلغي دور الشخص من ممارسة حياته المهنية العادية ضمن عمله. أي بمعنى أن هذه البرامج مكثفة وتعتمد التوقيات المناسبة. بعدها مرحلة التقييم الأخيرة والتي يتم فيها تقديم برنامج عمل من كل شخص كان ضمن هذا البرنامج لكي يتم تقييم ومقارنة ما تقدم به في بداية مشوار البرنامج التنموي وما تقدم به بعد انتهائه من البرنامج التدريبي. وكما ذكرت بأن هذه البرامج يتم تبنيتها من قبل الحزب أو الجهة السياسية بالتعاون مع الأشخاص الذين لديهم الأهتمام السياسي مع هذا الحزب أو ذاك في التصدي للانتخابات . بهذا يضمن الحزب بأنه سيتقدم بكوادر يمكنها التفوق المهني والكفاءة العالية في الأداء.

أخيراً, ضمن واقع حال البلد وما نمر به من تجربة لانجد ضير في أن نختار وننتخب الأشخاص بدافع أرتبطنا معهم بولاءات عقائدية, أو عشائرية, أو حزبية أو غيرها.. طالما وضعنا في حساباتنا الكفاءة والمهنية العالية في الأداء والانتقائية الايجابية في من سنعطي صوتنا له. بهذا يمكننا على الأقل كناخبين ساهمنا في إن تقدم وندعم من فيهم الكفاءة المطلوبة من ضمن (عشيرتنا, أو طائفتنا, أو حزبنا, أو ديننا.....).

فهل لنا عبرة معتبر بها؟؟

## بقلم المهندس علي جبار الفريجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الأزمات – جامعة هارفارد

December 2013

[/http://ali.alfrajai.com](http://ali.alfrajai.com)

[alfrajai.ali@gmail.com](mailto:alfrajai.ali@gmail.com)

[www.facebook.com/alfrajai.ali](http://www.facebook.com/alfrajai.ali)